No. 55046*

Mexico
and
Saudi Arabia

Cooperation Agreement between the Government of the United Mexican States and the Government of the Kingdom of Saudi Arabia in the field of combating transnational crime. Riyadh, 17 January 2016

Entry into force: *13 January 2018, in accordance with article 12*

Authentic texts: *Arabic, English and Spanish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Mexico, 26 March 2018*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

Mexique
et
Arabie saoudite

Accord de coopération entre le Gouvernement des États-Unis du Mexique et le Gouvernement du Royaume d'Arabie saoudite dans le domaine de la lutte contre la criminalité transnationale. Riyad, 17 janvier 2016

Entrée en vigueur : *13 janvier 2018, conformément à l'article 12*

Textes authentiques : *arabe, anglais et espagnol*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *Mexique, 26 mars 2018*

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

المادة الثالثة عشرة
التعديلات

يجوز تعديل هذه الاتفاقية بناء على موافقة كلا الطرفين المتعاقدين وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة الثانية عشرة.

المادة الرابعة عشرة
مدة الاتفاقية وإنهاؤها

مدة هذه الاتفاقية غير محددة ، مالم يبد أحد الطرفين المتعاقدين رغبته في إنهائها بموجب إشعار خطي يقدم إلى الطرف الآخر عبر القنوات الدبلوماسية، وينتهي سريان هذه الاتفاقية بعد مضي ستة (6) أشهر من تاريخ استلام الإشعار المشار إليه. ولا يؤثر ذلك على الطلبات المقدمة أثناء سريان هذه الاتفاقية.

إشهاداً لما تقدم، قام المفوضان أدناه والمخولان من قبل حكومتيهما بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية في مدينة الرياض، بتاريخ 1437/4/7هـ الموافق 2016/1/17م, من نسختين باللغات: العربية والاسبانية والإنجليزية، وجميع النصوص متساوية في الحجية. وفي حال وجود أي إختلاف في التفسير، يرجح النص الإنجليزي.

عن حكومة
الولايات المتحدة المكسيكية

كلاوديا رويز ماسيو ساليناس
وزير الخارجية

عن حكومة
المملكة العربية السعودية

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز
ولي ولي العهد
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء
وزير الدفاع

المادة الثامنة
الصكوك الأخرى

لا تخل أحكام هذه الاتفاقية بالتزامات الطرفين المتعاقدين الناشئة عن أي معاهدات دولية أخرى ثنائية أو متعددة الأطراف التي تم توقيعها أو المصادقة عليها من قبل أحد الطرفين.

المادة التاسعة
النفقات

1- يتحمل التكاليف المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية الطرف الذي دفع التكاليف في اقليمه، ما لم يتفق الطرفان المتعاقدان على خلاف ذلك.

2- في حالات النفقات الاستثنائية، يعقد الطرفان المتعاقدان مشاورات مسبقة لتغطية تلك التكاليف.

المادة العاشرة
اللغة

يستخدم الطرفان المتعاقدان اللغة الإنجليزية في المراسلات والاتصالات المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية.

المادة الحادية عشرة
تسوية النزاعات

تُسوّى النزاعات الناشئة من تفسير هذه الاتفاقية أو تنفيذها من خلال التواصل المباشر بين السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين, وفي حال عدم التوصل إلى حل يكون التشاور من خلال القنوات الدبلوماسية.

المادة الثانية عشرة
سريان الاتفاقية

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد (30) يوماً من تاريخ استلام الإخطار الأخير المقدم من خلال القنوات الدبلوماسية الذي يؤكد استكمال الإجراءات النظامية الداخلية اللازمة.

يجوز لأي منهما نقلها أو تمريرها إلى طرف ثالث إلا بعد الموافقة الخطية المسبقة من الطرف المتعاقد الآخر الذي قدم تلك المعلومات.

المادة السادسة
رفض التعاون

يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين أن يرفض تنفيذ طلبات التعاون المقدمة بموجب هذه الاتفاقية، كلياً أو جزئياً، إذا كان من شأن هذا التعاون أن:

1- يمس سيادته أو أمنه.

2- يتعارض مع تشريعاته أو أنظمته الوطنية.

3- يؤثر على التحقيقات أو الإجراءات التي يتخذها.

4- يتعارض مع أمر أو حكم قضائي صادر في اقليمه.

وفي حال رفض أي من الطرفين تنفيذ طلبات التعاون كلياً أو جزئياً يتعين عليه إخطار الطرف الأخر بقراره في أسرع وقت ممكن.

المادة السابعة
الاجتماعات والمشاورات

تُشكل لجنة من المختصين في مكافحة الجرائم عبر الحدود من كلا الطرفين المتعاقدين لتقييم فاعلية هذا التعاون المنفذ في إطار هذه الاتفاقية ، واقتراح التوصيات اللازمة للسلطات المختصة المشار إليها في المادة الثالثة وتجتمع

اللجنة حسب الحاجة، من خلال الاجتماعات عبر الفيديو أو بالتناوب في اقليم الطرفين بناء على طلب أي منهما.

المادة الثالثة
السلطات المختصة

1- السلطات المختصة بتنفيذ هذه الاتفاقية هي:

-بالنسبة لحكومة المملكة العربية السعودية: وزارة الداخلية.

-بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة المكسيكية: مكتب المدعي العام للجمهورية.

2- يقوم كل طرف بإبلاغ الطرف الآخر، من خلال القنوات الدبلوماسية، بأي تغيير في السلطات المختصة.

المادة الرابعة
طلب التعاون

1- تتم إحالة تبادل المعلومات وطلبات تنفيذ الأنشطة المنصوص عليها بموجب هذه الاتفاقية خطياً وبصورة مباشرة إلى السلطات المختصة. وفي الحالات الطارئة، يجوز أن تقوم السلطات المختصة بتوفير المعلومات شفهياً على أن يتم تأكيد الإجراءات خطياً بعد ذلك مباشرة.

2- تصدر السلطات المختصة طلبات تبادل المعلومات أو طلبات تنفيذ الأنشطة المنصوص عليها بموجب هذه الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

3- يجب أن يحتوي أي طلب للمعلومات بموجب هذه الاتفاقية على وصف موجز للأسباب التي دعت لهذا الطلب.

المادة الخامسة
المحافظة والسرية

يلتزم الطرفان المتعاقدان بالمحافظة على سرية المعلومات المتبادلة بموجب هذه الاتفاقية، ويقتصر استخدامها على الأغراض التي قدمت من أجلها، ولا

2- يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات المتعلقة بالتطورات الجديدة في أساليب ارتكاب الجرائم عبر الحدود، بما في ذلك الطرق والخطط والتقنيات المستخدمة.

3- يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات والخبرات بهدف تطوير أساليب مكافحة الجريمة عبر الحدود، ومنع الجريمة والكشف عنها والتحقيق فيها.

4- يتبادل الطرفان المتعاقدان المطبوعات والانظمة المتعلقة بمكافحة الجريمة عبر الحدود.

5- ينظم الطرفان المتعاقدان البرامج وورش العمل في المجالات الفنية والعلمية والتقنية والتدريبية.

6- يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات المتعلقة بالأشخاص المدانين بارتكاب أحد الجرائم الواردة في المادة الأولى بما في ذلك المعلومات ذات الصلة بمواطني الطرف الآخر الموقوفين أو المدانين بارتكاب تلك الجرائم.

7- يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات المتعلقة بالجماعات والمنظمات التي تخطط لتنفيذ أي من الجرائم عبر الحدود المشار إليها في هذه الاتفاقية، بما في ذلك هوية أفراد المنظمات وخططهم.

8- يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات التي تساعد في تحديد الأهداف الإجرامية، وذلك من أجل وضع آليات إنذار مبكر.

9- يقوم الطرفان المتعاقدان بالتنسيق في إجراءات التحقيق بين الجهات المختصة لديهما، مع مراعاة التشريعات الوطنية لكلا البلدين.

10- يقوم الطرفان المتعاقدان بالمشاركة في نتائج أبحاث الطب الشرعي وعلم الجريمة والأبحاث الجنائية، شريطة ألا يؤثر على التحقيقات الجارية.

11- أي طريقة أخرى يتفق عليها الطرفين المتعاقدين.

5- الجرائم المعلوماتية، بما في ذلك جرائم الحاسوب وجرائم الشبكات، بالإضافة إلى الجرائم الإلكترونية ذات الصلة بحماية البيانات أو أي أنظمة خاصة بتقنيات المعلومات والاتصالات.

6- الجرائم الاقتصادية والمالية، بما في ذلك غسيل الأموال، وتزوير الوثائق الرسمية وتعديلها بالطرق غير المشروعة، وتزييف العملات، أو أي عمليات أُخرى مصدرها غير مشروع.

7- جرائم الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية.

8- تصنيع الأسلحة النارية أو أجزائها أو مكوناتها أو ذخائرها أو المتفجرات وتهريبها والاتجار غير المشروع بها.

9- جرائم الاتجار بالبشر وتهريبهم.

10- الجرائم التي تتصل بالمواد أو الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية، وكذلك المواد الأولية أو التقنيات التي تستخدم لتصنيعها.

11- الجرائم المتصلة بالهجرة غير الشرعية.

12- أي شكل آخر من أشكال الجريمة عبر الحدود المنصوص عليها في التشريعات الوطنية لكلا الطرفين.

المادة الثانية
أوجه التعاون

يتعاون الطرفان المتعاقدان بهدف مكافحة الجرائم عبر الحدود المشار إليها في هذه الاتفاقية من خلال الطرق الأتية:

1- يقوم الطرفان المتعاقدان بإبلاغ بعضهما البعض بأية معلومات متاحة تتعلق بعمل إجرامي ذا صلة بالبلد الآخر سواء حصل أم يجري التخطيط له في اقليم أي من الطرفين أو اقليم بلد ثالث.

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الولايات المتحدة المكسيكية في مجال مكافحة الجريمة عبر الحدود

إن حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الولايات المتحدة المكسيكية (المشار إليهما فيما بعد بالطرفين).

انطلاقاً من روابط الصداقة القائمة بينهما،

ورغبة منهما في تطوير التعاون بينهما في مجال مكافحة الجريمة عبر الحدود،

وإدراكا منهما للمنافع المرجوة من هذا التعاون،

وتأكيداً منهما على احترامهما لمبادئ القانون الدولي والتزامهما بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الجريمة عبر الحدود التي وقعها أو صدق عليها الطرفان،

قد اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى
مجالات التعاون

يتعاون الطرفان المتعاقدان بهدف مكافحة الجريمة عبر الحدود بجميع أشكالها وصورها، وخاصة ما يلي:

1- جرائم الإرهاب و تمويله.
2- جرائم القتل والجرائم المرتكبة ضد الحياة والسلامة الجسدية.
3- جرائم الخطف، واحتجاز الرهائن واختطاف الأطفال.
4- جرائم الاتجار غير المشروع في المخدرات، والمؤثرات العقلية، والسلائف الكيميائية، والمواد الكيميائية الأساسية، بالإضافة إلى المنتجات أو المستحضرات التي تحتوي عليها.

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

COOPERATION AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE UNITED MEXICAN STATES AND THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA IN THE FIELD OF COMBATING TRANSNATIONAL CRIME

The Government of the United Mexican States and the Government of the Kingdom of Saudi Arabia (hereinafter referred to as "the Contracting Parties");

CONSIDERING their existing friendship ties;

DESIRING to develop mutual cooperation in the field of combating transnational crime;

RECOGNIZING the potential mutual benefits resulting from such cooperation;

REAFFIRMING their respect for the principles of international law and their commitments to international agreements related to combating transnational crime binding for the Contracting Parties;

Have agreed as follows;

ARTICLE 1
AREAS OF COOPERATION

The Contracting Parties shall cooperate to combat transnational crime in all forms, especially the following:

1. Terrorism, including its financing and support;

2. Murder and crimes against life and physical integrity;

3. Kidnapping, hostage-taking and child abduction;

4. Illicit traffic in narcotic drugs, psychotropic substances, chemical precursors, essential chemicals as well as products or preparations containing them;

5. Cybercrimes, including computer crimes and network crimes, as well as electronic crimes relating to data or system protection of any information and communications technologies;

6. Economic and financial crimes, including money laundering or operations resources of illicit origin, forgery, illegal manufacture and alteration of official documents and currency counterfeiting;

7. Illegal trade in cultural property;

8. Manufacturing, smuggling and illicit trading in firearms, their parts, components, ammunition or explosives;

9. Human trafficking and smuggling;

10. Crimes involving nuclear, biological or chemical materials or weapons, as well as raw material or technologies that may be used for its manufacture;

11. Crimes related to illegal immigration, and

12. Any other form of transnational crime recognized in their respective national legislation.

ARTICLE 2
MODALITIES OF COOPERATION

The Contracting Parties shall cooperate to combat the transnational crimes referred to in this Agreement by the following modalities:

1. Notify each other of any information available pertaining to a criminal act relating to the other country whether it has occurred or is being planned in the territory of either Contracting Party or the territory of a third country;

2. Exchange of information regarding new developments in the methods of committing transnational crimes, including routes, tactics and technologies used;

3. Exchange of information and expertise to develop and improve methods of combating transnational crimes, as well as its prevention, detection and investigation;

4. Exchange of publications and regulations regarding combating transnational crime;

5. Organization of technical, scientific, technological and training programs workshops;

6. Exchange of information concerning persons convicted of crimes stated in Article 1 that may prejudice the other Contracting Party, as well as information concerning nationals of the other Contracting Party detained or convicted for such crimes;

7. Exchange of information regarding groups and organizations planning to execute any transnational crime referred to in this Agreement, including organizations' member identities and tactics;

8. Exchange of information tending to identify specific targets, in order to establish early warning mechanisms;

9. Coordination of investigations between the competent authorities of the Contracting Parties with due respect to its corresponding national legislation;

10. Share results of forensic, criminological research, provided they do not jeopardize an ongoing investigation, and

11. Any other modality agreed by the Contracting Parties.

ARTICLE 3
COMPETENT AUTHORITIES

1. The competent authorities entrusted with the implementation of this Agreement are:

- For the United Mexican States: the Office of the Attorney General of the Republic.

- For the Kingdom of Saudi Arabia: the Ministry of Interior.

2. Each Contracting Party shall inform the other, through the diplomatic channels, of any change in the competent authorities.

ARTICLE 4
COOPERATION REQUEST

1. Information exchange and requests for the carrying out of activities provided under this Agreement shall be referred in writing directly to the competent authorities. In urgent cases, the competent authorities may provide advanced information orally in order to comply with this Agreement, and confirm the formalities in writing immediately thereafter.

2. Requests for information exchange or for carrying out activities provided under this Agreement shall be issued by the competent authorities within the shortest possible time.

3. Any request of information in accordance with this Agreement shall contain a brief description of the reasons that motivate the request.

ARTICLE 5
RESERVATION AND CONFIDENTIALITY

The Contracting Parties shall maintain the reservation and confidentiality of information exchanged under this Agreement. Such information shall be used only for

the purposes for which it was provided. No information shall be transferred or disclosed to any third party without the prior written consent of the Contracting Party providing the information.

ARTICLE 6
REFUSAL OF COOPERATION

Either Contracting Party may refuse to carry out cooperation requests submitted under this Agreement, wholly or partially, if such cooperation:

1. Undermines its sovereignty or security;
2. Conflicts with its national legislation;
3. Undermines ongoing investigations or measures, or
4. Conflicts with a judicial order or ruling issued in its territory.

In case of refused cooperation occurred from each Contracting Party regarding the implementing of cooperating request wholly or partially, each Contracting Party has to inform the other for such refusal as soon as possible.

ARTICLE 7
MEETINGS AND CONSULTATIONS

A committee of specialists in combating transnational crime from both Contracting Parties shall be established to review the efficiency of the cooperation carried out under this Agreement and to recommend the necessary measures to the competent authorities (stated in Article 3) in each Contracting Party.

The committee shall meet, as necessary, either by videoconference or alternately in the territory of the Contracting Parties at the request of either of them.

ARTICLE 8
OTHER INSTRUMENTS

The provisions of this Agreement shall not prejudice the obligations of the Contracting Parties arising from any other bilateral or multilateral international treaty, binding upon them.

ARTICLE 9
EXPENSES

1. Costs relating to the implementation of this Agreement shall be borne by the Contracting Party on whose territory such expenses were incurred, unless the Contracting Parties agree otherwise.

2. In case of exceptional expenses, the Contracting Parties shall hold prior consultations to cover such costs.

ARTICLE 10
LANGUAGE

The Contracting Parties shall use the English language in correspondence and communications relating to the implementation of this Agreement.

ARTICLE 11
SETTLEMENT OF DISPUTES

The disputes arising from the interpretation or implementation of this Agreement shall be settled through direct communications between the competent authorities of the Contracting Parties. In case of not reaching to a solution, both Contracting Parties negotiate through diplomatic channels.

ARTICLE 12
ENTRY INTO FORCE

This Agreement shall enter into force thirty (30) days following the date receipt of the latter notification submitted through the diplomatic channels confirming the completion

of the necessary internal legal procedures for such purpose.

ARTICLE 13
AMENDMENTS

This Agreement may by amended upon the consent of both Contracting Parties. Such amendments shall enter int force pursuant to the procedure described in Article 12.

ARTICLE 14
DURATION AND TERMINATION

This Agreement shall remain in force indefinitely. Either Contracting Party may terminate it by providing a written notification to the other Contracting Party through the diplomatic channels. This Agreement shall be terminated upon the lapse of six (6) months from the date of receipt of said notification. The termination shall not affect the issue of the requests submitted during the validity of this Agreement.

In Witness thereof, the undersigned, being duly authorized, have signed this Agreement.

Done in the city of Riyadh, on seventeenth of January of two thousand and sixteen, corresponding to 7/4/1437A.H., in duplicate, in the Spanish, Arabic and English languages, all text being equally authentic. In case of any divergence in interpretation, the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF THE UNITED MEXICAN STATES

Claudia Ruiz Massieu Salinas
Minister of Foreign Affairs

FOR THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA

Mohammed bin Salman bin Abdulaziz
Deputy Crown Prince and Second Deputy Prime Minister of Saudi Arabia, Minister of Defense

[SPANISH TEXT – TEXTE ESPAGNOL]

ACUERDO DE COOPERACIÓN ENTRE EL GOBIERNO DE LOS ESTADOS UNIDOS MEXICANOS Y EL GOBIERNO DEL REINO DE ARABIA SAUDITA EN MATERIA DE COMBATE A LA DELINCUENCIA TRANSNACIONAL

El Gobierno de los Estados Unidos Mexicanos y el Gobierno del Reino de Arabia Saudita (en adelante denominados "las Partes Contratantes");

CONSIDERANDO sus lazos de amistad existentes;

DESEANDO desarrollar la cooperación mutua en materia de combate a la delincuencia transnacional;

RECONOCIENDO los beneficios potenciales mutuos que resultan de dicha cooperación;

REAFIRMANDO su respeto a los principios de derecho internacional y sus compromisos con los acuerdos internacionales vinculantes para las Partes Contratantes relacionados con el combate a la delincuencia transnacional;

Han acordado lo siguiente:

ARTÍCULO 1
ÁREAS DE COOPERACIÓN

Las Partes Contratantes cooperarán para combatir la delincuencia transnacional en todas sus formas, especialmente en las siguientes:

1. Terrorismo, incluyendo su financiamiento y su apoyo;

2. Homicidio y delitos contra la vida y la integridad física;

3. Secuestro, toma de rehenes y sustracción de menores;

4. Tráfico ilícito de estupefacientes, sustancias psicotrópicas, precursores químicos, químicos esenciales y productos o preparados que los contengan;

5. Ciberdelitos, incluyendo los delitos informáticos y los delitos cometidos en las redes y sistemas informáticos, así como los delitos electrónicos relacionados con la protección de datos o sistemas de cualquier tecnología de la información y de comunicación;

6. Delitos económicos y financieros, incluyendo las operaciones con recursos de procedencia ilícita o el lavado de dinero, la falsificación y alteración de la moneda y de documentos oficiales;

7. Comercio ilegal de bienes culturales;

8. La fabricación, el tráfico y el comercio ilícito de armas de fuego, sus partes, componentes, municiones o explosivos;

9. Tráfico y trata de personas;

10. Delitos relacionados con materiales o armas nucleares, biológicas o químicas, así como con materias primas o tecnologías que puedan ser utilizadas para su fabricación;

11. Delitos relacionados con la inmigración ilegal, y

12. Cualquier otra forma de delincuencia transnacional reconocida en su respectiva legislación nacional.

ARTÍCULO 2
MODALIDADES DE LA COOPERACIÓN

Las Partes Contratantes cooperarán para combatir los delitos transnacionales referidos en el presente Acuerdo a través de las modalidades siguientes:

1. Notificarse mutuamente de cualquier información disponible perteneciente a un acto delictivo relacionado con la otra Parte Contratante, ya sea que haya ocurrido o esté siendo planeado en el territorio de cualquiera de las Partes Contratantes o en el territorio de un tercer país;

2. Intercambio de información relativa a nuevos métodos para la comisión de los delitos transnacionales, incluyendo rutas, tácticas y tecnologías empleadas;

3. Intercambio de información y experiencias para desarrollar y mejorar los métodos para combatir la delincuencia transnacional, así como su prevención, detección e investigación;

4. Intercambio de publicaciones y normatividad relacionadas con el combate a la delincuencia transnacional;

5. Organización de programas de capacitación y talleres de carácter técnico, científico y tecnológico;

6. Intercambio de información sobre personas condenadas por los delitos establecidos en el Artículo 1 que puedan perjudicar a la otra Parte Contratante, así como información sobre nacionales de la otra Parte Contratante detenidos o condenados por dichos delitos;

7. Intercambio de información relativa a grupos y organizaciones que planean ejecutar cualquier delito transnacional referido en el presente Acuerdo, incluyendo las identidades de los miembros de esas organizaciones y sus tácticas;

8. Intercambio de información tendiente a identificar objetivos específicos, a fin de establecer mecanismos de alerta temprana;

9. Coordinar investigaciones entre las autoridades competentes de las Partes Contratantes de conformidad con su legislación nacional correspondiente;

10. Compartir resultados de investigaciones forenses y criminológicas, siempre que no pongan en peligro una investigación en curso, y

11. Cualquier otra modalidad acordada por las Partes Contratantes.

ARTÍCULO 3
AUTORIDADES COMPETENTES

1. Las autoridades competentes encargadas de la aplicación del presente Acuerdo son:

- Por los Estados Unidos Mexicanos: la Procuraduría General de la República.

- Por el Reino de Arabia Saudita: el Ministerio del Interior.

2. Cada Parte Contratante deberá informar a la otra, a través de la vía diplomática, de cualquier cambio de las autoridades competentes.

ARTÍCULO 4
SOLICITUDES DE COOPERACIÓN

1. El intercambio de información y las solicitudes para llevar a cabo las actividades previstas en el presente Acuerdo, deberán ser referidas directamente y por escrito a las autoridades competentes. En casos de urgencia, las autoridades competentes podrán proveer información en avanzada, de manera oral, a fin de cumplir con el presente Acuerdo, y confirmar las formalidades por escrito inmediatamente después.

2. Las solicitudes de intercambio de información o para llevar a cabo actividades previstas en el presente Acuerdo deberán ser expedidas por las autoridades competentes en el menor tiempo posible.

3. Cualquier solicitud de información de conformidad con el presente Acuerdo deberá contener una breve descripción de las razones que motivan dicha solicitud.

ARTÍCULO 5
RESERVA Y CONFIDENCIALIDAD

Las Partes Contratantes deberán mantener la reserva y la confidencialidad de la información intercambiada, en el marco del presente Acuerdo. Dicha información

deberá ser utilizada únicamente para los propósitos para los cuales fue proporcionada. Ninguna información deberá ser transferida o revelada a un tercero sin el previo consentimiento por escrito de la Parte Contratante que proporciona la información.

ARTÍCULO 6
DENEGACIÓN DE LA COOPERACIÓN

Cualquier Parte Contratante podrá denegar, de manera total o parcial, llevar a cabo las solicitudes de cooperación presentadas en el marco del presente Acuerdo, si dicha cooperación:

1. Menoscaba su soberanía o su seguridad;
2. Se contrapone a su legislación nacional;
3. Pone en riesgo las investigaciones o medidas en curso, o
4. Entra en conflicto con una orden judicial o sentencia dictada en su territorio.

En caso de existir una denegación parcial o total de alguna de las Partes Contratantes, respecto de una solicitud de cooperación, cada Parte Contratante informará a la otra, sobre dicha denegación, en el menor tiempo posible.

ARTÍCULO 7
REUNIONES Y CONSULTAS

Se establecerá un comité de especialistas de ambas Partes Contratantes para combatir la delincuencia transnacional, para revisar la eficacia de la cooperación llevada a cabo bajo el presente Acuerdo y para recomendar las medidas necesarias a las autoridades competentes (establecidas en el Artículo 3) de cada Parte Contratante.

El Comité sesionará, según sea necesario, ya sea por videoconferencia o alternativamente en el territorio de las Partes Contratantes, a petición de cualquiera de ellas.

ARTÍCULO 8
OTROS INSTRUMENTOS

Lo previsto en el presente Acuerdo no afectará las obligaciones de las Partes Contratantes derivadas de cualquier otro tratado internacional bilateral o multilateral vinculante para ambas Partes Contratantes.

ARTÍCULO 9
COSTOS

1. Los costos derivados de la aplicación del presente Acuerdo serán cubiertos por la Parte Contratante en cuyo territorio se incurrieron, a menos que las Partes Contratantes lo acuerden de otra forma.

2. En caso de costos extraordinarios, las Partes Contratantes deberán sostener consultas previas para cubrir dichos costos.

ARTÍCULO 10
IDIOMA

Las Partes Contratantes usarán el idioma inglés en la correspondencia y las comunicaciones relacionadas con la aplicación del presente Acuerdo.

ARTÍCULO 11
SOLUCIÓN DE CONTROVERSIAS

Las controversias derivadas de la interpretación o aplicación del presente Acuerdo serán resueltas mediante comunicaciones directas entre las autoridades competentes de las Partes Contratantes. En caso de no alcanzar una solución, ambas Partes Contratantes negociarán a través de la vía diplomática.

ARTÍCULO 12
ENTRADA EN VIGOR

El presente Acuerdo entrará en vigor treinta (30) días después de la fecha de recepción de la última notificación presentada a través de la vía diplomática, en la que

se confirme el cumplimiento de los procedimientos jurídicos internos necesarios para tal efecto.

ARTÍCULO 13
ENMIENDAS

El presente Acuerdo podrá ser enmendado con el consentimiento de ambas Partes Contratantes. Dichas enmiendas entrarán en vigor de conformidad con el procedimiento descrito en el Artículo 12.

ARTÍCULO 14
VIGENCIA Y TERMINACIÓN

El presente Acuerdo permanecerá vigente de manera indefinida. Cualquiera de las Partes Contratantes podrá darlo por terminado mediante notificación por escrito dirigida a la otra Parte Contratante a través de la vía diplomática. El presente Acuerdo concluirá en un plazo de seis (6) meses, contados a partir de la fecha de recepción de dicha notificación. Su terminación no afectará la tramitación de las solicitudes presentadas durante la vigencia del presente Acuerdo.

En fe de lo cual, los infrascritos, debidamente autorizados para tal efecto, han firmado el presente Acuerdo.

Hecho en la ciudad de Riad, el diecisiete de enero de dos mil dieciséis, correspondiente al 7/4/1437A.H., en dos ejemplares originales en idioma español, árabe e inglés, siendo todos los textos igualmente auténticos. En caso de divergencia en su interpretación, el texto en inglés prevalecerá.

POR EL GOBIERNO DE LOS ESTADOS UNIDOS MEXICANOS

Claudia Ruiz Massieu Salinas
Secretaria de Relaciones Exteriores

POR EL GOBIERNO DEL REINO DE ARABIA SAUDITA

Mohammed bin Salman bin Abdulaziz
Príncipe Heredero Adjunto y Segundo Vice Primer Ministro de Arabia Saudita, Ministro de Defensa

[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD DE COOPÉRATION ENTRE LE GOUVERNEMENT DES ÉTATS-UNIS DU MEXIQUE ET LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME D'ARABIE SAOUDITE DANS LE DOMAINE DE LA LUTTE CONTRE LA CRIMINALITÉ TRANSNATIONALE

Le Gouvernement des États-Unis du Mexique et le Gouvernement du Royaume d'Arabie saoudite (ci-après dénommés les « Parties Contractantes ») ;

CONSIDÉRANT les liens d'amitié qui les unissent ;

DÉSIREUX de développer une coopération mutuelle dans le domaine de la lutte contre la criminalité transnationale ;

RECONNAISSANT les avantages mutuels qui pourraient résulter de cette coopération ;

RÉAFFIRMANT leur respect des principes du droit international et leurs engagements envers les accords internationaux relatifs à la lutte contre la criminalité transnationale qui lient les Parties contractantes ;

Sont convenus de ce qui suit :

ARTICLE PREMIER. DOMAINES DE COOPÉRATION

Les Parties contractantes coopèrent pour lutter contre la criminalité transnationale sous toutes ses formes, notamment les suivantes :

1. Le terrorisme, y compris son financement et ses réseaux de soutien ;

2. Les homicides volontaires et les crimes contre la vie et l'intégrité physique ;

3. L'enlèvement de personnes, la prise d'otages et l'enlèvement d'enfants ;

4. Le trafic illicite de stupéfiants, de substances psychotropes, de précurseurs chimiques, de produits chimiques essentiels ainsi que de produits ou préparations qui en contiennent ;

5. La cybercriminalité, y compris la criminalité informatique et la criminalité liée aux réseaux, ainsi que les délits électroniques en lien avec la protection des données ou des systèmes de technologie de l'information et des communications ;

6. Les délits économiques et financiers, notamment le blanchiment d'argent ou les opérations faisant intervenir des ressources d'origine illicite, la contrefaçon, la fabrication et l'altération illégales de documents officiels et le faux monnayage ;

7. Le commerce illicite de biens culturels ;

8. La fabrication, la contrebande et le commerce illicite d'armes à feu, de leurs pièces, composants, munitions ou explosifs ;

9. Le trafic et la traite des êtres humains ;

10. Les délits impliquant des matériaux ou des armes nucléaires, biologiques ou chimiques, ainsi que des matières premières ou des technologies pouvant servir à leur fabrication ;

11. Les délits liés à l'immigration clandestine ;

12. Toute autre forme de criminalité transnationale reconnue par leur législation nationale respective.

ARTICLE 2. MODALITÉS DE LA COOPÉRATION

Les Parties contractantes coopèrent pour lutter contre les crimes transnationaux visés par le présent Accord selon les modalités suivantes :

1. Notification mutuelle de toute information disponible relative à un acte criminel concernant l'autre pays, qu'il ait eu lieu ou qu'il soit planifié sur le territoire de l'une des Parties contractantes ou sur celui d'un pays tiers ;

2. Échange d'informations concernant les nouvelles méthodes employées pour commettre des crimes transnationaux, y compris les itinéraires empruntés et les tactiques et technologies utilisées ;

3. Échange d'informations et de connaissances afin de mettre au point des méthodes de répression, de prévention et de détection de la criminalité transnationale et d'enquêtes en la matière, et d'améliorer ces méthodes ;

4. Échange de publications et de règlements concernant la lutte contre la criminalité transnationale ;

5. Organisation d'ateliers et de programmes de formation dans les domaines technique, scientifique et technologique ;

6. Échange d'informations concernant les personnes condamnées pour des crimes énoncés à l'article premier et susceptibles de porter préjudice à l'autre Partie contractante, ainsi que d'informations concernant les ressortissants de l'autre Partie contractante détenus ou condamnés pour de tels crimes ;

7. Échange d'informations concernant les groupes et les organisations qui prévoient de commettre un des crimes transnationaux visés par le présent Accord, y compris l'identité des membres des organisations et les tactiques qu'ils utilisent ;

8. Échange d'informations visant à identifier des cibles spécifiques, afin de mettre en place des dispositifs d'alerte rapide ;

9. Coordination des enquêtes entre les autorités compétentes des Parties contractantes dans le respect de leur législation nationale pertinente ;

10. Mise en commun des résultats de la recherche médico-légale et criminologique, dans la mesure où ils ne compromettent pas une enquête en cours ;

11. Toute autre modalité convenue par les Parties contractantes.

ARTICLE 3. AUTORITÉS COMPÉTENTES

1. Les autorités compétentes chargées de la mise en œuvre du présent Accord sont :

-Pour les États-Unis du Mexique : le Ministère public ;

-Pour le Royaume d'Arabie saoudite : le Ministère de l'intérieur.

2. Chaque Partie contractante notifie à l'autre, par la voie diplomatique, tout changement d'autorité compétente.

ARTICLE 4. DEMANDE DE COOPÉRATION

1. Les informations échangées et les demandes de mise en œuvre d'activités prévues par le présent Accord sont adressées par écrit directement aux autorités compétentes. En cas d'urgence, les autorités compétentes peuvent, en vue de se conformer au présent Accord, communiquer oralement des informations au préalable et confirmer les formalités par écrit immédiatement après.

2. Les demandes d'échange d'informations et de mise en œuvre d'activités prévues par le présent Accord sont présentées dans les meilleurs délais par les autorités compétentes.

3. Toute demande d'information conformément au présent Accord doit contenir une brève description des motifs de celle-ci.

ARTICLE 5. CONFIDENTIALITÉ

Les Parties contractantes préservent le caractère confidentiel des informations échangées dans le cadre du présent Accord. Ces informations ne sont utilisées qu'aux fins pour lesquelles elles ont été fournies. Aucune information n'est transférée ou divulguée à une tierce partie sans l'accord écrit préalable de la Partie contractante qui l'a fournie.

ARTICLE 6. REFUS DE COOPÉRATION

L'une ou l'autre Partie contractante peut refuser de donner suite, en tout ou en partie, à une demande de coopération présentée dans le cadre du présent Accord si cette coopération :

1. Porte atteinte à sa souveraineté ou à sa sécurité ;

2. Est en contradiction avec sa législation nationale ;

3. Compromet des enquêtes ou des mesures en cours ;

4. Est en contradiction avec une ordonnance judiciaire ou une décision prononcée sur son territoire.

En cas de refus de l'une ou l'autre Partie contractante de donner suite, en tout en en partie, à une demande de coopération, ladite Partie contractante informe l'autre de ce refus dans les meilleurs délais.

ARTICLE 7. RÉUNIONS ET CONSULTATIONS

Un comité composé de spécialistes de la lutte contre la criminalité transnationale des deux Parties contractantes est créé pour examiner l'efficacité de la coopération menée dans le cadre du présent Accord et pour recommander les mesures nécessaires aux autorités compétentes (visées à l'article 3) de chaque Partie contractante.

Le comité se réunit, en tant que de besoin, soit par visioconférence, soit alternativement sur le territoire des Parties contractantes à la demande de l'une d'entre elles.

ARTICLE 8. AUTRES INSTRUMENTS

Les dispositions du présent Accord sont sans incidence sur les obligations des Parties contractantes découlant de tout autre traité international bilatéral ou multilatéral contraignant.

ARTICLE 9. FRAIS

1. Les frais liés à la mise en œuvre du présent Accord sont pris en charge par la Partie contractante sur le territoire de laquelle ils ont été engagés, sauf accord contraire des Parties contractantes.

2. En cas de dépenses extraordinaires, les Parties contractantes se consultent au préalable pour déterminer les modalités selon lesquelles ces dépenses sont prises en charge.

ARTICLE 10. LANGUE

Les parties contractantes utilisent la langue anglaise dans la correspondance et les communications relatives à la mise en œuvre du présent Accord.

ARTICLE 11. RÈGLEMENT DES DIFFÉRENDS

Les différends relatifs à l'interprétation ou à la mise en œuvre du présent Accord sont réglés par des communications directes entre les autorités compétentes des Parties contractantes. Si aucune solution n'est trouvée, les deux Parties contractantes entament des négociations par voie diplomatique.

ARTICLE 12. ENTRÉE EN VIGUEUR

Le présent Accord entre en vigueur trente jours après la date de réception de la dernière des notifications écrites, échangées par la voie diplomatique, confirmant l'accomplissement des procédures juridiques interne nécessaires à cet effet.

ARTICLE 13. AMENDEMENTS

Le présent Accord peut être modifié avec le consentement des deux Parties contractantes. Ces modifications entrent en vigueur conformément à la procédure prévue à l'article 12.

ARTICLE 14. DURÉE ET DÉNONCIATION

Le présent Accord est conclu pour une durée indéterminée. L'une ou l'autre Partie contractante peut le dénoncer à tout moment moyennant une notification écrite adressée à l'autre Partie Contractante par la voie diplomatique. Le présent Accord prend fin à l'expiration d'un délai de six mois à compter de la date de réception de ladite notification. La dénonciation n'affecte pas le traitement des demandes présentées pendant la période de validité du présent Accord.

EN FOI DE QUOI les soussignés, dûment autorisés, ont signé le présent Accord.

FAIT à Riyad, le 17 janvier 2016, ce qui correspond au 7 Rabi II 1437 dans le calendrier hégirien, en deux exemplaires en langues espagnole, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation, le texte anglais prévaut.

Pour le Gouvernement des États-Unis du Mexique :

CLAUDIA RUIZ MASSIEU SALINAS
Ministre des relations extérieures

Pour le Gouvernement du Royaume d'Arabie saoudite :
MOHAMMED BEN SALMAN BEN ABDULAZIZ
Vice-prince héritier et deuxième vice-premier Ministre d'Arabie saoudite, Ministre de la défense